الفصل الأوّل

العلاقات السياسية الدولية
طرق الدراسة ومناهج البحث

المبحث الأول – المناهج التقليدية في دراسة العلاقات السياسية الدولية

المبحث الثاني – المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية

الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية

طرق الدراسة ومناهج البحث

تستهدف دراسة العلاقات السياسية الدولية التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الامكان لحقائق الوضع الدولى وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التى تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها وتحديد الكيفية التى تتفاعل بها هذه القوى والالمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التى تتركها على أوضاع المجتمع الدولى .

وهناك عوامل كثيرة تستلزم اجراء هذه التحليلات المتخصصة لحقائق المجتمع الدولى منها :

(أولا) الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصال بين الدول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الدولى وأساليبه وهى الثورة التى أزالت كل العوائق التى كانت تعترض طريق الاتصال في الماضى ، سواء بسبب التباعد الجغرافي أو بسبب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية . وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله الجديدة يطبع البيئة الدولية بصبغة ديناميكية خاصة ، تنعكس في سرعة ردود الفعل التى تنتج عن أحداث السياسة الدولية في أى مكان من العالم .

(ثانيا) انه نتيجة لهذا الاتصال نتج نوع من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول ، وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومى ، أو دعم كيانها الاقتصادى ، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية ، والأيديولوجية ، هذا فضلا عن التعاون في المجالات الفنية والعلمية والثقافية . وهذا يبين كيف أن حجم التعامل الدولى قد أصبح أضخم بكثير مما كان عليه في الماضى .

(ثالثا) انه انطلاقا من هذه الحقيقة الأساسية وترتيباً عليها لم تعد هنـــاك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومي أو مركزها الاستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الاقليمي أو وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها ، الخ .

ومن هنا لا نلمس تجانسا أو تماثلا في استجابات وردود فعل الدول لهذه الأحداث فهناك دول أكثر ايجابية في سلوكـــها الدولي ، وهناك دول تجنح إلى التزام المواقف السلبية ، وهذه الاتجاهات بدورها تنبع من مخططات كل دولة واستراتيجيتها في المجتمع الدولي ، فهناك دول لها استراتيجيات خارجية عالمية ، ودول لها استراتيجيات اقليمية ، ودول ليست لها استراتيجيات بالمرة ولكنها تكيف اتجاهاتها بحسب ما تمليه عليها الظروف .

وليس هـــذا فقط ، فحتى في داخل الدولة الواحدة قد لا نجد تجانسا في النظرة إلى الأحداث وتفسيرها حيث تتفاوت أحكام الأقسام المختلفة من الرأي العام ، وفي بعض الدول القائمة على النظام الحزبي نجد أن لكل حزب برنامجه الخاص في السياسة الخارجية الذي يبلوره وفقا لايديولوجيته وتفسيره لمصالح الدولة والكيفية المثلى لحمايتها ، وبذلك نجد انقساما في اتجاهات الرأي العام ويواجه ذلك الحكومة بمشكلة وضع سياسة خارجية ترضي عنها غالبية الرأي العام وهكذا

هذا كله يجعل مهمة دارس العلاقات الدولية أمرا صعبا لأن عليه تتبع هذه التفاعلات والربط بينها ، واستنتاج دلالات لها واقامة التوقعات بشأن ما سيكون عليه الحال مع كل موقف من مواقف السياسة الدولية .

مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية

هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات السياسية الدولية تعرف الأولى منها بمجموعة المناهج التقليدية (Traditional Approaches) وتعرف ثانيتها بمجموعة المناهج المعاصرة (Contemporary Approaches) وتندرج تحت مجموعة المناهج التقليدية المناهج الآتية :

(١) المنهاج التاريخي (Historical Approach)

(٢) المنهاج القانوني (Legal Approach)

(٣) المنهاج الواقعي أو منهاج التحليل في اطار سياسات القوى (Power Politics Approach)

(٤) المنهاج الذي يركز على فكرة المصالح القومية (National Interest Approach)

(٥) المنهاج القائم على التصورات المثالية (Idealist Approach)

أما مجموعة المناهج المعاصرة فتشمل ضمن ما تشتمل على المناهج الرئيسية التالية :

(١) النظريات القائمة على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية (The International System and its Subsystems)

(٢) نظريات التوازن الدولي (Equilibrium Theories)

(٣) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية (Dicision Making Theory)

(٤) نظرية المباريات في التحليل الدولي (Game Theory)

وفيما يلي عرض تفصيلي لهاتين المجموعتين من مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية .

المبحث الأول

المناهج التقليدية في دراسة العلاقات السياسية الدولية

حتى وقت ليس ببعيد كانت دراسة العلاقات السياسية الدولية تتبع أياً من المناهج التالية :

(١) المنهاج التاريخي :

وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعاً ، وهو يعلق أهمية كبرى تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخيـــة أمرا ضروريا لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول .

كذلك فان دعاة المنهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بامكان هـــذا المنهاج تحقيق عدة مزايا أخرى منها :

(أ) القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما ، واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة .

(ب) ان استخدام المنهاج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام الى آخر .

(ج) أنه يساعد أيضا على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الاطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات .

(د) ان التاريخ في اعتقاد دعاة هذا المنهاج يخدم كمعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس

أن لكل مـــوقف دولى طبيعته المتميزة ، وأن مـــواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو .

ولكن هذا المنهاج التاريخى في دراسة العلاقات السياسية الدولية لا يخلو من بعض انتقادات حادة توجه إليه ومن ذلك على سبيل المثال : ان الأحداث التاريخية هى من الغزارة والتعقد والتداخل بحيث تجعل من الصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التى تتحكم في العلاقات الدولية عند أى مرحلة من مراحل تطورها والانتقاد الثاني هوان التاريخ كثيرا ماتستخدم دراسته لا ثبات فرضية معينة، ومن هنا يحدث نوع من التأثير أو التلاعب بالمادة التاريخية بحيث تستخلص منها فقط العناصر التى تؤيد هذه الفرضية واستبعاد العناصر الأخرى التى تدحضها أو تناقضها ، وعلى ذلك تكون الاستنتاجات والتعميمات مغرضة ومتحيزة ولا تعكس الا جزءا من الحقيقة التاريخية يتوقف مداه على اتجاه كل دارس وكيفية تحليله للمادة التاريخية التى في متناوله . وأما عن الانتقاد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فهو أن التاريخ لا يتطور في اتجاه محدد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين يمكنها أن تفسر الظواهر المختلفة التى تحيط بعملية التطور هذه ، وهذا هو الخطأ الذى يقع فيه الكثير من الدارسين حيث يعملون تحت وهم الاعتقاد بأن التاريخ وما يرتبط به من علاقات بين الدول ، يتطور من وضع إلى آخر بفعل قوانين بالامكان تحديدها والتوصل إليها . وربما كانت هذه الحقيقة بالذات هى التى دعت فيلسوفا مثل شبنجلر Spengler إلى أن ينكر على التاريخ أن يكون مبنيا على الارتباطات السببية أو على التطور المنطقى والمنتظم .

وقد لخص ستانلى هوفمان أزمة هذا المنهاج بأن قال ان المنهاج التاريخى قد ينتهى بنا إلى التحليق في السماء ، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية . (١)

(٢) المنهاج القانوني :

وهذا المنهاج لا يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكات السياسية والقومية والاستراتيجية والأيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التى تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات وابراز كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها ، وانما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التى

تحيط بعلاقات الدول مع بعضها ، أى أن هذا المنهاج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولى أكثر من أى شىء آخر .

ومن أمثلة الموضوعات التى يعنى هذا المنهاج بدراستها وتحليلها :

(أولا) المعاهدات والاتفاقات الدولية من حيث التزامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التى ينص عليها لمعاقبة الأطراف التى تخل بتعهداتها الواردة في هذه الاتفاقات كما ينصرف اهتمام القانون الدولى إلى التركيز على جوانب أخرى في هذا الخصوص مثل كيفية اعداد المعاهدات والسلطة الدستورية التى تملك حق التوقيع والتصديق النهائي عليها والاجراءات التى يتم بواسطتها تسجيل هذه الاتفاقات الدولية واعلانها في المجتمع الدولى بالاضافة إلى كيفية تعديل المعاهدات أو تجديدها أو انهائها أو الانسحاب منها ، الخ .

(ثانيا) تحليل عنصر المسئولية الدولية في تصرفات الدول ، والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

(ثالثا) التكييف القانوني لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو بنظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانوني (de facto recognition) والاعتراف بالأمر الواقع (de jure recognition) ، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدم الاعتراف في علاقات الدول بعضها ببعض .

(رابعا) التكييف القانوني لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير يمكن الاحتكام إليها في تفنيد شرعية الحرب كأداة في سياسات الدول من عدم شرعيتها ، وأيضا التعرض لتحليل الآثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم والالحاق والاحتلال ، والحقوق والواجبات التى يرتبها القانون الدولى للأطراف المتحاربة .

(خامسا) كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية. وتحليل أهم الطرق والاجراءات المستخدمة في هذا الصدد مثل الوساطة والاستقصاء وتحرى الحقائق والتحكيم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة والتسويات القضائية ، الخ .

(سادسا) البحث في الكيفية التي تتكون منها المنظمات الدولية والاقليمية، والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات والاجراءات التي تحكم عملها ، مثل قواعد التصويت وهل يشترط أن يتم بالأغلبية (Majority) أو الاجماع (Unanimity) وشروط اكتساب عضوية هذه المنظمات الدولية والمبررات التي توجب ايقافها أو انهائها إلى غير ذلك من الأمور التي يعنى بها دارسو القانون الدولي عادة .

ويمكن القول بأن المنهاج القانوني في دراسة العلاقات السياسية الدولية كان أكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات حيث دفع انشغال الدبلوماسية الأمريكية واهتماماتها الجديدة بالشئون الآسيوية والأوروبية بعض الدارسين إلى تحليل هذه العلاقات ، وتركزت دراساتهم شأن غيرهم من الدارسين الأوروبيين في ذلك الوقت على تحليل المعاهدات الدولية ومبادىء القانون الدولي .

وكان محور التحليل في هذا المنهاج القانوني هو أن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها، كما أن تحقيق السلام والاستقرار الدولي انما كان ممكنا من خلال انشاء مؤسسات دولية تكتل جهود الدول في اطار منظم ومنسق للقضاء على مصادر الصراع والحرب في المجتمع الدولي، ومن ضمن الموضوعات التي حفل بها التحليل قوانين الحرب والحياد ، ومشاكل التحكيم، ونزع السلاح ، الخ .

ثم كان لظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى أثر كبير في دفع هذا المنهاج القانوني دفعة أكبر إلى الأمام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولي في دول مثل سويسرا و بريطانيا والولايات المتحدة، وانصب اهتمام الدراسات الصادرة عن هذه المعاهد على تحليل المؤتمرات والمعاهدات الدولية وتتبع اجتماعات عصبة الأمم .

ومن الملاحظ على الكيفية التي استخدم بها هذا المنهاج هو أنه لم يحاول التعرض لتحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي

لكل دولة وانما عى أساساً بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك في إطار المقاييس القانونية المستخدمة آنذاك . (٢)

وقد بدأ هذا المنهاج القانوني في التحليل يهتز ويتخلخل تحت تأثير السلوك العدواني لألمانيا النازية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، حيث أخذ كثير من الدارسين يضيقون ذرعا بتحليل العلاقات الدولية من الزاوية القانونية أو الأخلاقية وحدها ، أو من زاوية المؤسسات والتنظيمات الدولية ، وانما بدا أن هناك نقاطا أكثر استراتيجية وحيوية تستوجب الاهتمام في تحليل العلاقات السياسية الدولية الدولية مثل : اعتبارات الأمن القومى ، وفكرة التوسع ، والنشاط الدبلوماسى والتجارى ، كما أخذ التحليل الجديد يركز على الوسائل التى ظهرت في جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفة من قبل مثل : الأساليب والسياسات الدعائية ، وتحريض الرأى العام في الدول الخارجية والتخريب السياسى وغير ذلك من الأمور .

وباختصار يمكننا القول ان هذا المنهاج في التحليل لا يمكن التركيز عليه في دراسة العلاقات السياسية الدولية لأن هذه العلاقات لايمكن تجريدها من صبغتها السياسية وتجميدها في إطار من القواعد القانونية الشكلية . فحقيقة ان هناك اطارا قانونيا يحيط بهذه العلاقات ، الا أن القوى والمؤثرات التى توجهها وتتحكم فيها لا تمت إلى النواحى القانونية بصلة مباشرة ، فالذى يتحكم في هذه العلاقات هى المصالح القومية والاستراتيجية للدول ، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسى والاقتصادى ، الخ .

(٣) النظرية الواقعية أو منهاج التحليل في إطار سياسات القوى :

أما عن هذه النظرية فهى تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولى وتعبيرا عن أوضاعه ، ومن دعاتها البارزين هانس مورجانثو Morgenthau أستاذ العلاقات الدولية الأشهر (٣) .

ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية (Realist Theory) لمورجانثو هما فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power والمصلحة في مفهوم هذه

النظرية تتحدد في إطار القوة التى تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة Control .

وبتحديد آخر فان القوة السياسية Political Power التى تعنيها هذه النظرية الواقعية هى مدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وانما هى أوسع نطاقا من ذلك بكثير ، فهى النتاج النهائي – في لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذى يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذى يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسى في مواجهة غيرها من الدول .

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولى والعلاقات الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التى تمليها مصالحها أواستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التى تتركها في مصالح الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية القوة – بمفهومها الشامل – في علاقات الدول المتبادلة الا أن نظرية مورجانثو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التى يمكن ايجازها على النحو التالى :

(أولا) أن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التى تأتي كناتج سياسى Political Outcome والقوة التى هى مجرد أداة Instrumentality والقوة التى تؤثر كدافع محرك Motivation فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض . ولكن مورجانثو يمزجها أو بالأحرى يدمجها في مفهوم عام واحد ، وهو أمر لا يفى بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة وبحث مختلف تأثيراتها الدولية .

فتبعا للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا فهو يرتبط بمقدرة الدولة على احداث تغيرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذى يواتم مصالح الدولة يعتبر مصدرا للقوة السياسية بلا جدال .

وفي اطار المفهوم الآخر للقوة من حيث اعتبارها أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولا إلى أهداف أخرى عديدة ، بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها .

والمفهوم الثالث للقوة ، من حيث اعتبارها دافعا محركا يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها ، ويبدو أن مورجانثو قد حصر تحليله في اطار القوة كدافع محرك أكثر منه في اطار أى من المفهومين الآخرين . ويتضح هذا من ادعاء نظريته بأن الذى يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هى الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه إلى اكتساب القوة ، أو على حد تعبيره Man's Lust for Power ، أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الانسانية وفي السلوك الانساني عموما . (٤)

وفي هذه النقطة بالذات — كما يقول ناقدو هذه النظرية — فان مورجانثو لا يميز بين بعض الجوانب الكامنة في دافع القوة Power Drive وبين البعض الآخر المتعلق بالنواحى العرضية Accidental أى التى تفرضها المواقف دون أن تكون لها صلة بهذه النزعات الدفينة أو الكامنة . (٥)

وخلاصة النقد في هذه الناحية ، هى أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط انما يضع قيودا وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية وعلى مقدرتها في التحليل على النحو الذى تحاول أن تنسبه إلى نفسها .

(ثانيا) ان الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورجانثو لم تحلل تحليلا متعمقا وكافيا . فمورجانثو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد (مادامت المصلحة القومية تتحدد دائما وأبدا في اطار القوة ولا شيء سواها) . ويقول بعض الناقدين لنظريته ان مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التقاء وتناسبا مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معيارا للتحديد مع ظروف التحول الجذرى الذى طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين ، أو كما قال ستانلى هوفمان فان مورجانثو قد أخذ هذه الفترة ، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واعتبرها القاعدة لما أسمى بالتحليل الواقعى والعملى ، وعلى حد قوله : « ان فكرة الهدف والمصلحة القومية التى يسهل

تحديدها – كما يدعي مورجانثو – لا تصلح الا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محدودة بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها . ومثل هذه النظرية التي تدعي انها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا في المركز الذي يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تتكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها ، وأن نقر كذلك بوجود نوع من الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعا من التغير الفوضوي ، وهكذا(٦) .

ومن هنا فان مورجانثو – في رأي ناقديه – يخلط بين مفاهيمه وتحيزاته وتصوراته كمراقب للعلاقات الدولية ، وبين الظواهر الدولية التي تحدث فعلا ، وهو يحاول أن يجعل هذه الظواهر أكثر التقاءا مع تحيزاته ومفاهيمه وليس العكس ، أو بعبارة أخرى فهو يحاول أن يصور الأمر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد ، ونعني منظار القوة . (٧)

ويضيف هؤلاء الناقدون أن المصلحة القومية يختلف تحديدها بحسب المقاييس المستخدمة في هذا التحديد ، فمن ذلك مثلا : (أ) أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة ، وهنا يكون للمصلحة القومية مضمون معين ، (ب) ان المصلحة القومية قد تتحدد في اطار بعض التفضيلات Preferences التي تبديها بعض قطاعات الرأي داخل الدولة كجماعات المصالح Interest Groups أو الناخبين وهنا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق . (ج) وأخيراً ، فان المصلحة القومية قد تتحدد في اطار القرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل Authoritative Allocation of values . (٨).

(ثالثا) ان من المآخذ الأخرى التي تسيء إلى النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها ، الصيغة الاستاتيكية العامة التي تطبع هذه النظرية ، فالنظام السياسي الدولي – في تحليلات مورجانثو – هو نظام غير متغير ، ما دام أن مصالح الأطراف تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف وأيا كانت طبيعة هذه الأطراف ، أي أن هذا النظام سيظل محكوما ابدا وبالضرورة بصراعات القوى . وهذه الطبيعة الاستاتيكية كما يقولون ، تخلط بنوع من الفوضى بين ظاهرة صراعات القوى في

السياسة الدولية وبين الأشكال الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التى تولدت في نطاقها في القرون الأخيرة أى أن صراعات القوى شيء والظروف الدولية التى تحركها والمؤثرات التى تخلقها ودوافع الأطراف التى تشارك فيها شيء آخر مختلف . (٩)

(رابعا) ان منهاج التحليل الذى اتبعه مورجانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية (Rational) باستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التى هى ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت .

ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التى تحرك واضعى هذه السياسات وصولا إلى الأهداف التى يحددونها لدولهم ، ومادامت الأهداف تختلف فان الوسائل لابد وأن تختلف بالضرورة كذلك . (١٠)

(خامسا) ان القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسى الخارجى للدول مثل الرغبة في التعاون الدولى كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والاقليمية، وهناك أيضا النزعات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوربا ، وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

(٤) المنهاج الذى يركز على فكرة المصالح القومية :

وهذا المنهاج يعتبر أن السعى نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية ، بمعنى أن المصلحة القومية هى محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأى دولة من الدول : وينسب إلى هذا المنهاج في التحليل عدة مزايا مثل :

(أولا) انه يجرد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المختلة

أو غير الواقعية التى تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات وذلك كوسيلة للتغرير أو التمويه ، سواء تم هذا التغرير للرأى العام في الخارج أو الداخل .

(ثانيا) ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذى قد يحدث في نمط الايديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة ، بمعنى أنه أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والاستراتيجية والايديولوجية والطبيعية التى تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فان المصلحة القومية تظل دائما وأبدا المقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التى تحدد السلوك الخارجى لأى دولة عضو في المجتمع الدولى . (١١)

أما الانتقادات التى تؤخذ على هذا المنهاج في التحليل فيمكن تلخيصها كما يلى :

(أولا) ان هذا المنهاج ينحو إلى المبالغـــة في تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأنه سلوك رشيد وموجه بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح القومية للدولة، في حين ان هناك انماطا من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الترشيد الذى يجعلها أنسب السياسات وأكثرها تلاؤما وتحقيقا للمصالح القومية للدولة، بل ان بعض هذه الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها، وليس شرطا أن تلتقى الدوافع الشخصية بدواعى المصلحة القومية في كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

(ثانيا) ان هذا المنهاج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول في اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة أن هذا العامل هو وحده الذى يستطيع أن يفسر نواحى الاستمرار في السياسات الخارجية للدول بصرف النظر عن الاعتبارات الايديولوجية أو طبيعة أنظمة الحكم أو اختلاف البيئات السياسية والاجتماعية، ولكن الواقع يدل على أن التغير في المعتقدات الايديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة يتبعه في كثير من الأحيان تغير في مضمون هذه

السياسات الخارجية . ومن هنا فان عامل الدوام والاستمرار في أهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية . (١٢)

(ثالثا) ان المصلحة القومية تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ، والمقاييس التي تتبع في تفسير هذه المصلحة القومية وتحديدها هي مقاييس نسبية لا موضوعية . وترتيبا على ذلك فان التركيز على عامل لا موضوعي ليس له محتوى متفق عليه دوليا ، واتخاذه نواة لتحليل سلوك الدول وتفهمه رغم كثرة ما يحيط بهذا السلوك من مؤثرات خارجية وداخلية ، هو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير . (١٣)

(٥) المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي :

وأخيرا فان هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا أن يحللوا الواقع السياسي الدولي على الطبيعة كما هو ، وانما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادىء والمثل التي يعتنقونها .

ويتخذ هذا المنهاج شكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولي، ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الأمم المتحدة حيث تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان ، وتدعو إلى ارتضاء سلطة التنظيم الدولي وحل العلاقات الدولية بالطرق السلمية .

إلا أن التصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بذاتها نظرية أو هيكلا محددا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله، ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في اطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعلق أهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية، كما أن قادة الدول يجدون أنفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التي تتعلق بالمصالح القومية لدولهم في بيئة دولية دائمة التغير .

ومن هنا يخفق المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي في توضيح الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية

المبحث الثاني

المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية

مع الاعتراف المتزايد بأنه ليس هناك منهاج واحد يستطيع تفسير ظواهر السياسة الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد الشديدين ،ظهرت الاتجاهات التي ترمي إلى ايجاد نظرية علمية لدراسة العلاقات الدولية،وتقوم هذه الاتجاهات على محاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول ، وفي اتجاهات الزعامات المسئولة فيها ، الخ.

وهذا الاتجاه في تحليل العلاقات السياسية الدولية يطلق عليه المنهج السلوكي (Behavioral Approach) ،ويقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعي (Social Psychology) وعلم النفس السياسي (Political Sociology) والأنثروبولوجيا الاجتماعية (Social Antropology) في تفهم العوامل التي تحيط بالتغير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغير على قوتها السياسية ، كما تخدم هذه العلوم في تحليل المؤثرات البيئية والانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات والدول وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسة الخارجية .

ومن بين الوسائل المستخدمة في هذا النوع من التحليل :

(١) دراسة الشخصية القومية National Character

(٢) استقصاء اتجاهات الرأى العام ازاء مواقف خارجية معينة

(٣) دراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها ومطابقة ذلك بالنتائج الفعلية التي تنتهي إليها هذه الأزمات مع تحليل المؤثرات التي أدت إلى احداث هذا الاختلال بين التوقعات المبدئية والنتائج النهائية

(٤) تحليل الآثار التى تتركها الدعاية على اتجاهات الدول من بعضها البعض .
وتتمثل أهم المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية في الآتي :

(١) المنهاج القائم على تحليل النظام السياسى الدولى ومكوناته الفرعية :

وهذا المنهاج الذى يقوم على تحليل النظام السياسى الدولى ومكوناته الفرعية مقتبس أساسا من تطبيق نظرية النظم (Systems Theory) في دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى . وهذه النظرية تمثل أحدث تطور للمنحى السلوكى في تحليل العلوم الاجتماعية . ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كابلان Morton Kaplan الذى شرح هذه النظرية تفصيلا في كتابه المسمى « النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية» . (١٤)

والأهداف العلمية التى يتوخاها هذا المنهاج في التحليل كما يقول مورتون كابلان هى التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم ، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها (Regularities) وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التى تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر .

ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية Global Systems نظام توازن القوى Balance of Power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية Polycentrism فنظام توازن القوى مثلا — وهو النظام الذى سنحلله بالتفصيل فيما بعد — يقوم على وجود عدد من محالفات أو محاور القوى المضادة والتى تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أى محور دولى من استغلال أى تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولى القائم الذى من أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات القوى هذه . أما نظام القطبية الثنائية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيرا في امكانات القوة ومقدراتها ، ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكارا

للدولة المسيطرة Dominant Power في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية . وعلى النقيض من ذلك فان النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يعنى التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة وتوزيع هذه السلطة على عدد أكبر من الدول بغض النظر عن التفاوت في التوزيع النسبي لامكانياتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذقيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة ١٦٤٨،وذلك حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا . أما نظام القطبية الثنائية فهو النظام الذى انبثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ على وجه التقريب حين بدأت تتحطم السيطرتان الأمريكية والسوفيتية بشكلهما المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والأيديولوجية والاستراتيجية،وهى العوامل التى أفسحت المجال أمام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

أى أنه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت في هذه النظم الدولية الرئيسية في الاعتبارات الآتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : (أ) توزيع امكانيات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات أيا كان عددها وأعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة)، (ب) المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه المحالفات أو الخروج منها ، أى أن الدولة – أى دولة – تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولى الذى تحاول الابقاء عليه.

وهاتان الخاصيتان تطورتا في ظل نظام القطبية الثنائية في اتجاه جد مختلف يقوم على : (أ) التوزيع الثنائي لامكانيات القوة الدولية،وأصبح كل تجمع قوة يدين بأيديولوجية واحدة ، أى أن الأيديولوجية أصبحت الأساس في تقسيم مراكز القوى الجديدة ، (ب) الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفي نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يظهر التغير في الاتجاهين الآتيين : (أ) ظهور بعض القوى التي تمثل تحديا هاما للدولتين المسيطرتين في نظام القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفيتية وفرنسا في كتلة الأطلنطي،(ب) التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول،وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في نظام توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية Subsystems المنبثقة عن هذه النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها : عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والكومنولث البريطاني ، وحلف الأطلنطي ، وحلف وارسو ، والسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة الوحدة الأفريقية ،والجامعة العربية،وغيرها من النظم الدولية والاقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود والتي تضم في عضويتها عددا من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وما اذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا في اطار الوضع الدولي القائم (Status Quo) . فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة ، كما أنها تلعب دورا قياديا مؤثرا في كل من منظمتي الدول الأمريكية وحلف الأطلنطي . ودولة كبريطانيا ، فهي فضلا عن كونها عضو بارز في الأمم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الأطلنطي،وفرنسا تقوم بدور هام في الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ،والاتحاد السوفيتي يتزعم حلف وارسو كما أنه عضو في الأمم المتحدة، وهكذا . أي أن الدولة الواحدة يمكنها أن تشارك في عضوية النظام السياسي العالمي إلى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية. (١٥)

وعلى هذا فان منهاج التحليل القائم على دراسة النظام الدولي ومكوناته الفرعية يحاول أن يصل كما أسلفنا القول إلى قوانين وافتراضات نظرية، واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدي إلى تحويرها أو انهيارها أو استمرارها على ما هي عليه .

وقد تعرض هذا المنهاج بدوره لعدد كبير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(أولا) ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغيير في النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية، يبنى على تصور خاطىء من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموما لطبيعة هذه القوانين في مجال العلوم الطبيعية فهذه القوانين ينظر إليها على أنها أكثر تزمتا واطلاقا مما هي عليه بالفعل ، أو بمعنى آخر فان هذه القوانين الطبيعية تشتمل على قدر من المرونة يسمح أحيانا بتغييرها أو تحويرها في اتجاه أو آخر . فاذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التي هي أكثر ثباتا واستقرارا من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن اذن أن نتوصل إلى قوانين جامدة أو مطلقة في دائرة علوم هي متغيرة بطبيعتها ؟ ان أقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends في ظل تحفظات معينة، حيث أن فقدان الخاصية التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية Causal Laws أمرا غير ممكن من الناحية العملية .

وفي هذا يقول ريمون آرون : « ان أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جدا ، لأنه في مجال العلوم الاجتماعية، فان الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولي بكل أبعاده ومشتملاته أمرا صعبا » . (١٦)

(ثانيا) ان علماء العلاقات الدولية، والعلوم الاجتماعية عموما يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبوء الدقيق بتطورات المستقبل، وهذا الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطىء لطبيعة عنصر التنبوء في مجال العلوم الطبيعية، فليست كل العلوم الطبيعية في مركز يسمح لها بالوصول إلى مثل هذه التنبؤات الدقيقة، وأقصى ما تستطيع الوصول إليه هو توقع حدوث هذه النتيجة أو تلك مع تثبيت بعض العناصر والمتغيرات على ما هي عليه، ومن ثم فان التنبوء لا يصبح ممكنا الا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدنى

حد ممكن وبشرط أن يكون في الامكان حصر كل هذه المتغيرات عند اجراء تلك التنبوءات ، وبدون توافر هذين الشرطين يصبح التنبوء أمرا مشكوكا في قيمته اطلاقا . (١٧)

ويضيف ستانلى هوفمان إلى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج في التحليل فرضيات تبنى على مشاهدات الواقع السياسى الدولى ، فانه ينحو إلى المبالغة في التجريد النظرى كما أن اختياره للمتغيرات التى تفسر ظواهر السلوك السياسى الدولى يعكس نوعا من الاستبداد والاسراف في التعميم (أو كما أطلق عليه too arbitary or too general) . (١٨)

(ثالثا) ان هذا المنهاج في التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Systems Theory يتردى كذلك في خطئين أساسيين : الخطـأ الأول هو أنه يحاول أن ينقل إلى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة في مجالات علوم البيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ، وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية . والخطأ الثاني هو أن الميل المتزايد إلى استخدام النماذج الرياضية في إطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه إلى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التى يمكن قياسها ، مع أن المتغيرات الأخرى – والتى تستبعد لصعوبة قياسها – قد تكون حاسمة لأغراض التحليل ، ومن هنا فانه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع الدولى وتفسيره فانها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التى لا تشارك كثيرا في مجال التفهم الكامل للملابسات التى تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولى

(رابعا) ان هذا المنهاج في التحليل ينتهى إلى نتيجة غير مقبولة وهى افتراضه ان السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة Policy Scientism بالشكل الذى يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث في السياسة الدولية . وهذا الافتراض يخالف منطق الواقع لأن الذى يتحكم في تقرير اتجاهات هذه السياسات هى ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق العلمى الذى يتصوره دعاة هذا المنهاج عن توهم خاطىء .

(٢) المنهاج الذى يحلل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن :

ومن الدعاة البارزين لهذا المنهاج في التحليل جورج ليسكا Liska وهذا المنهاج يحلل العلاقات السياسية الدولية في اطار ما يسمى بنظرية التوازن، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيا ولكنه توازن من نوع آخر يتميز كما يقول ليسكا بخاصيتين أساسيتين في نفس الوقت فهو توازن واقعى من جانب كما أنه توازن ديناميكى من جانب آخر . ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكى بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد يختل تحت تأثير بعض العوامل مهدا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد . (١٩)

ويطبق ليسكا نظريته في التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هى : الهيكل الذى يقوم عليه التنظيم الدولى، والتزامات أعضائه، والجوانب الوظيفية والآفاق الجغرافية التى يمتد إليها نشاط هذا التنظيم . ويقول ليسكا ان أى تنظيم دولى يمكن أن يكون في وضع التوازن الذى نعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

(أولا) أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الأعضاء للقيود التى يضعها هذا التنظيم عليهم، أما رفض القيود التى تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولى فهى على العكس تعنى خروجا على أوضاع هذا التوازن .

(ثانيا) أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذى تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يجب ألا تكون هناك فجوة واسعة تفصل بين اعتبارى النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلال .

(ثالثا) وأن يكون استعداد الدول الأطراف في هذا التنظيم الدولى للمشاركة في تحمل المسئوليات متمشيا مع التزاماتها الرسمية .

(رابعا) وأن تكون الوظائف التى يقوم بها هذا التنظيم الدولى متفقة ومستجيبة مع الاحتياجات العامة التى تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف ليسكا إلى ما سبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن ، على حد قوله ، أساساً مقبولاً لتحليل العلاقات الدولية ، ومن ذلك :

١ ـ ان كل الدول تقريبا تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم .

٢ ـ ان معظم الدول تحاول الابقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول، وهي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام إلى شكل أرقي في المستقبل منه في الحاضر .

٣ ـ ان الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث انها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن يكون عليه سلوك الدول، وبين السلوك العملي أو الواقعي لهذه الدول والذي يتصف بالميل إلى التوازن ، يخلق اطارا أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

وهذا المنهاج قد تعرض هو الآخر للنقد كأداة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج :

(أولا) ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار ينحو إلى صبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متحيزة في اتجاه معين . ومثل هذا التحليل الذي يتحيز لفكرة التوازن بتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط ، أي أنها بدلا من أن تحدث التوازن المقصود فقد تتسبب في احداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمر لا معنى له

(ثانيا) ان التوازن « المرغوب فيه » من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على أكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لا يمكن أن يمثل مفهوما واحدا

متجانسا من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد تعنيه دولة بالتوازن ربما يختلف في مضمونه عما تعنيه دولة أخرى . وبديهي أنه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الأطراف المختلفة التي يعنيها هـذا الأمر فانه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه ، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

(ثالثا) ان هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الآخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عـامل القوة يحاول أن يتبنى فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لا نهائي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المرئية وغير المرئية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي الدوافع التي تؤثر في أوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الأوقات .

(رابعا) ان فكرة التوازن هذه ان صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى، فانه يصبح من المشكوك فيه منطقيا وعلميا تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للأوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن، أما ومع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح أمرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه ، بل الأكثر من ذلك ان الحكم على وضع أو نظام معين بما اذا كان في حالة توازن أو عدم توازن ، لهو عملية نسبية وغير قابلة للتحقق . وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلى وضع معين عـلى أنه في حالة توازن ، فقد يرى فيه البعض الآخر عكس ذلك تماما .

(خامسا) وقد أضاف ستانلي هوفمان إلى الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم بها البعض والتي تسوى في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد، وتنظر إلى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية وإلى عناصر القوة السياسية والقومية كعوامل الانتاج ،

هذه المحاولات غالبا ما تنتهي إلى افتراضات غير سليمة ومشوهة ، ولا تتمشى مع طبيعة الموضوع الذى تحاول تحليله وتوضيحه . (٢٠)

(٣) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية :

وهى من أكثر النظريات التى تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التى تحيط بواضعى السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة . ورائد هذا المنهاج في التحليل هو رينشارد سنايدر Snyder أستاذ العلاقات الدولية الأمريكى .

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل (Sequential) وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional) (Setting) وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجى. ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ، ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التى تتناول العناصر المختلفة للقرار ، الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التى تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو أخرى .(٢١)

وعلى الرغم من أننا سنعرض لعملية اتخاذ القرارات تفصيلا فيما بعد ، الا أن هناك عددا من الانتقادات التى وجهت إلى هذا المنهاج في التحليل الدولى، والتى تبرز من وجهة نظر البعض عدم كفايته كأداة يمكن أن كوصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية ، ومن هذه الانتقادات :

(أولا) ان الكيفية التى يعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع Motivations في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة . فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، ولكن تتبع هذه الدوافع وابراز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جدا ، ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الاسراف في التبسيط . (٢٢)

(ثانيا) ان هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها النسبية شيء آخر . (٢٣)

ومن ناحية أخرى ، فان العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك .

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتنبأ بأنه تحت ظروف معينة فان ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها ، وفيما عدا ذلك فان قدرته على التنبوء السليم غير موجودة . وبالاضافة فان قدرة هذا المنهاج تنحصر أساساً في التحليل اللاحق أي بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلا وليس العكس ، أي التنبوء قبل اتخاذ هذه القرارات . (٢٤)

(ثالثا) أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية . ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها . ومن هنا، يصبح من الصعب التوصل إلى تحديد تصور واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة، أو حصر العناصر التي يؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين إلى انتاج هذه التصورات ، ومن ثم يبقى التحليل ناقصـــا .

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرار مثل: مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه ، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضع القرار ، أو دور القيم في اتخاذ القرار ، وهكذا .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدوليـة

في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت سنايدر إلى اقتراح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك :

(أ) عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية Hypotheses التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية .

(ب) عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية Decisional Units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات .

(ج) اجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم .

(د) تطبيق هذا النموذج بأبعاده السابقة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية . (٢٥)

(٤) نظرية المباريات في التحليل الدولي :

وتعد هذه النظرية من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تخيل وجود أزمات دولية، حقيقية أو وهمية ، واسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات .

ولكن عيب هذه النظرية هي أنها لا تصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وانما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل إلى حد ما من قيمة هذه النظرية .

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول ان دراسة العلاقات السياسية الدولية صعبة ومعقدة ، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات على النحو التالي:

(أولا) ان المجتمع الدولى يختلف عن المجتمع السياسى الداخلى في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التى تحدث فيه من الصعوبة بمكان .

(ثانيا) ان المشكلة الرئيسية التى تواجه التحليل النظرى في مجال العلاقات السياسية الدولية هى الغموض في طبيعة المادة التى يتناولها التحليل . فمواقف السياسة الدولية لا تتكرر بمعنى أنه لايمكن الوصول إلى تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التى وان بدت متشابهة ، الا أن المؤثرات والقوى والملابسات التى تحيط بها قد تكون جد مختلفة،ومن ثم فانه يتعين على المحلل السياسى أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلاف بين المواقف الدولية التى يقوم بتحليلها ، حتى يمكنه أن يتفهم السياسات الخارجية التى تنتج عن كل منها.

(ثالثا) كما أن على دارس العلاقات الدولية أن يدرك أنه نظرا للتعقيد الشديد في أوضاع المجتمع الدولى وعلاقاته فان الافتراضات والتوقعات والحلول التى يقيمها بشأن هذه المشكلات المعقدة لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة ، وانما هى على أحسن الأحوال لا يمكن أن تكون سوى تخمينات يصل إليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التى تؤثر في موقف معين من مواقف السياسة الخارجية .

الهوامش

(١) راجع في ذلك :
Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960), p.39.
Quincy Wright, The Study of International Relations, (Appleton - Century - Crofts, Inc., N.Y., 1955), pp.83 - 89, 125.

(٢)
K.J. Holsti, International Politics: A Framework For Analysis, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), pp.5 - 6.

(٣) انظر :
A Realist Theory of International Politics, in, Hans Morganthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace, (Alfred A. Knopf, N.Y., 1960), pp.3 - 15.
Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, op. cit, pp.30 - 38.

(٤)
Richard Snyder, Toward Greater Order in the Study of International Politics, in, James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (Free Press, N.Y., 1961), pp.39 - 41.
Stanley Hoffmann, International Relations: The Long Road to Theory, World Politics, April 1959, P.350.

(٥)
Hoffmann, Ibid, p.350.

(٦)
Ibid, p.351

(٧)
The Study of The International Political System, in Robert T. Golembiewski, A Methodological Primer For Political Scientists, (Rand McNally & Company, Chicago, 1969), p.337.

(٨)
Thomas Cook and Malcolm Moos, "Foreign Policy: The Realism of Idealism", American Political Science Review, June 1952, pp.342-356.

(٩)
Hoffmann, International Relations: The Long Road to Theory, op. cit, pp. 352 - 353.

(١٠)
Ibid, p. 352 :
Robert Golembiewski, op. cit, p.337.

(١١)
Roy Meridis and Kenneth Thompson (eds), Foreign Policy in World Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1962), p.2.
Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, op. cit, pp.73-79.

(١١)
Martin Needler, Understanding Foreign Policy, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., N.Y., 1966), p.8.

(١٢) للرجوع الى تفاصيل أكثر في موضوع المصلحة القومية والتركيز عليها من جانب بعض المحللين باعتبارها الاساس في السلوك الدولي ، راجع :
Charles Lerche & Abdul A. Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp.25-26.
Thomas w. Robinson, National Interest, in, International Politics and Foreign Policy, edited by James Rosenau, (Free Press, New York, 2nd edition, 1969), pp.182-191.
Andrew M. Scott, The Functionning of the International Political System, (The Macmillan Company New York, 1967), pp.126-137.

(١٤)
Morton Kaplan, Variants on Six Models of the International System, in, James Rosenau's International Politics and Foreign Policy, op. cit., pp. 291-404 وكذلك
وللحصول على فكرة أعمق عن هذا النهج من مناهج تحليل العلاقات الدولية والسلوك الدولي يمكن الرجوع الى :
Karl Deutsch and David Singer, Multipolar Power Systems and International Stability, in, James Rosenau, op.cit. pp.316-325.
Richard N. Rosecrance, Bipolarity, Multipolarity, and the Future: Ibid, pp. 325-336.
Dran Young, Political Discontinuties in the International System, Ibid., pp. 336-346.
Kenneth N. Waltz, The Stability of a Bipolar World, in, David Edwards, International Political Analysis, (Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1970), pp. 318-344.

(١٥)
Sprout & Sprout, Foundations of International Politics (D.Van Norstand, Inc., N.Y., 1962), p.88.

(١٦) Raymond Aron, Introduction a la Philosophie de L'Histoire, (Paris, 1948), p.227.
Quoted in Hoffmann, Contemporary Theory, op.cit, p.42.

(١٧) Hoffmann, Ibid, p.43

(١٨) Ibid, pp.43-44.

(١٩) راجع تفاصيل نظرية ليسكلي :
George Liska, International Equilibrium, in, Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in International Relations, op.cit, pp. 137-150. كذلك يمكن مراجعة :
George Liska, Continuity and Change in International Systems, in, David Edwards, International Political Analysis, op.cit, pp.300-318.

(٢٠)
Hoffmann, Contemporary Theory, op.cit, pp.50-52

(٢١)
Robert Goldembiewski, op.cit, p.341

(٢٢)
Ibid p.342

(٢٣)
Hoffman, Contemporary Theory, op.cit, p.52

(٢٤) mbiewski, op.cit, p.342

(٢٥)

طرق دراسة العلاقات الدولية : مراجع مختارة

1 - Boulding, Kenneth E: National Images and International Systems, in James Rosenau: International Politics and Foreign Policy, (Free Press, New York, 1969), pp. 422-432.

2 - Brooke, David B., & Charles Lindblom: Types of Decision-Making. Ibid, pp 207-217.

3 - Deutsch, Karl: The Analysis of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968).

4 - Sayre, James: Right and Wrong in Foreign Policy, (University of Toronto Press, 1966).

5 - Edwards, David: International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston, Inc., New York, 1969).

6 - Ferrell, John & Asa Smith: Theory and Reality in International Relations, (Columbia University Press, New York, 1968).

7 - Fliess, Peter J: International Relations in a Bipolar World, (Random House, New York, 1968).

8 - Harsanyi, John, Game Theory and the Analysis of International Conflict, in James Rosenau, op.cit, pp. 370-380.

9 - Hoffmann, Stanley; Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).

10 - Jervis, Robert: Hypotheses on Misperception, Rosenau, op. cit., pp. 239-255.

11 - Kaplan, Morton: Some Problems of International Systems Research, in David Edwards: op. cit., pp.272-300.

12 - Knorr, Klaus; and James Rosenau (eds): Contending Approaches to International Politics, (Princeton University Press, N.J., 1969).

13 - Lasswell, Harold: World Politics and Personal Insecurity, (Free Press, New York, 1962).

14 - McClelland, Charles A: Applications of General Systems Theory in International Relations, in David Edwards, op.cit., pp. 226-242.

15 - McClelland, Charles: Theory and the International System, (The Macmillan Company, New York, 1967).

16 - Rivers, Joseph H.de: The Psychological Dimension of Foreign Policy, (Charles Publishing Company, Ohio, 1968).

17 - Rummel, Rudolph: Some Dimensions in the Foreign Behavior of Nations, in James Rosenau, op.cit., pp. 600-622.

18 - Russet, Bruce M: International Regions and the International System, (Rand McNally and Company, Chicago, 1970).

19 - Said, Abdul, Theory of International Relations: The Crisis of Relevance, Prentice Hall, Inc,. N.J., 1968).

20 - Scott, Andrew M: The Functionning of the International Political System, (The McMillan Company, New York, 1967).

21 - Singer David J: Inter-Nation Influence: A Formal Model in James Rosenau, op.cit., pp. 380-392.

22 - Singer David J: Human Behavior anr International Politics (Rand McNally and Company, Chicago, 1966).

23 - Singer David J: Qualitative International Politics: Insights and Evidence, (Free Press, New York, 1968).

24 - Snyder, Richard and Others: Foreign Policy Decision Making, (The Free Press of Glencoe, 1963).

25 - Wright, Quincy: The Form of A Discipline of International Relations, Rosenau op cit., pp. 442-457.